

أعضاء في مجلس الشعب غير راضين عن وضع الإسكن في سورية وأسعار دمشق أعلى من موسكو وزير الإسكن يعد أمام المجلس: تأمين مسكن للجرحى ولأصحاب بطاقات الشرف

محمد منار حميجو

في كل جلسة يتم تخصيصها لمجلس الشعب عن وزارة الإشغال العامة والإسكن يكون موضوع تأمين الإسكن للمواطنين حديث معظم أعضاء المجلس وأنه أصبح حلماً يصعب تحقيقه، لكن ما حدث في الجلسة أمس أن الوزير سهيل عبد اللطيف اعتبر أن تأمين الإسكن حلم وأصبح مطلباً ملحاً، واختصر الوزير عبد اللطيف في أجوبته التي جاءت رداً على مداخلات أعضاء المجلس حول وزارته في الجلسة المخصصة لمناقشة أدائها لأن هناك العديد من الأسئلة «بحسب تعبيره» من اختصاص وزارة الإدارة المحلية والبيئة، رغم أن العديد من المداخلات كانت حادة وخصوصاً من جهة أداء الوزارة في مسألة تأمين الإسكن.

وأعرب النائب مجيب الرحمن الدندن عن استغرابه من سياسة الوزارة المتضمنة تأمين ٥ آلاف مسكن فقط على حين الحاجة هي أكثر من مليوني مسكن في السنة ومن ثم لا بد من تصافر كل الجهود، مضيفاً: للأسف الحكومة والوزارة تتوجه نحو القطاع الخاص أي نحو المطورين العقاريين.

واعتبر الدندن أن وزير الإسكن خالف النظام الداخلي للمجلس حينما تحدث عن المطورين العقاريين باعتباره أنه لا يجوز مناقشة مشروع أي قانون قبل عرضه على المجلس، فأجابته رئيس المجلس حموده صباغ بقوله: الوزير ليس عضواً في المجلس. وتابع الدندن بعدما مدخلته بقوله: عندما يبيع المطورون العقاريون شققاً ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ مليون قبل هذه الأسعار تتناسب مع الدخل؟ معتبراً أن الشقة في سورية أغلى من موسكو ومن دول الجوار، متسائلاً: أين السياسة الواضحة للحكومة؟ هل سياستها بتأمين ٥ آلاف شقة فقط لأصحاب الدخل المحدود.

ورأت زميلته غادة إبراهيم أن الإسكن أصبح حلماً لكل مواطن وخصوصاً جيل الشباب، موضحة أن هناك آلاف من المنتسبين إلى الجمعيات التعاونية السكنية منذ عشرات السنين ينتظرون استلام مسكنهم. وأضافت إبراهيم: الوزير ذكر في عرضه حول أداء وزارته على تصدير الجمعيات التعاونية السكنية في الأداء وأنه ورد في مشروع القانون المتعلق بحل الاتحاد العام للتعاون السكني أن من أسباب حله التقصير والإهمال وضعف الأداء والفساد لدى الجمعيات، داعية الوزير إلى توضيح رؤية الوزارة في تفعيل أداء مجالس إدارة هذه الجمعيات في ظل وجود ليس في مشروع القانون.

واعتبر النائب سهيل العبد الله أن الأسباب الموجبة لإلغاء الاتحاد العام للتعاون السكني غير واضحة، فتدخل صباغ ثانية بقوله: هذا ليس موضوعاً مشروع القانون في اللجنة المختصة وحينما يعرض تحت القبة تناقشه في استفاضة لذلك زميل انتقل للموضوع الآخر لوسمحت، فأجابته العبد الله: «ليس لدي سوى هذا الموضوع».

وذكر صباغ أعضاء المجلس بالمادة ١٣٩ التي تنص في فقرتها الثالثة أنه لا يجوز التعليق



عبد اللطيف: مخطط تنظيمي لليرموك وجرمانا

لنوي الدخل المتوسط. وشدد مودع ناصر على ضرورة الاعتماد في عملية الإسكن على القطاع العام الضامن لكل الفقراء، مشيراً إلى أن المطورين العقاريين يهتمون بأرباحهم لكن القطاع العام يعلم بشؤون أفراد الشعب بأقل التكلفة، على حين شدد زميله جرجس الشنور على ضرورة مكافحة الفساد في الشركات الإنشائية وخصوصاً أن الوزير ذكر أنها تحولت إلى شركات رابحة لا لها من دور في بناء سورية الحديثة ومن ثم لا بد من الحفاظ عليها. ورأى النائب سمير حجار أن مشروعات الإسكن غايتها نبيلة جداً بتوفير سكن لكل مواطن لكن مع الأسف هذه الغاية في مشروع تجاري بيد التجار ما غيب الغاية النبيلة لهذا المشروع، مقترحاً أن تبقى جزءاً من هذه الأبنية ملكاً للوزارة ويتم تأجيرها وهذا متبع في العديد من دول العالم. وطلب زميله علي الصطوف أن يحدد الوزير الفترات الزمنية لتنفيذ المخطط التي عرضها وخصوصاً أننا نعاين من هذا الموضوع ذلك بأنه يأتي وزير ويضع خططاً ثم تتغير الوزارة ويتم وضع خطط جديدة، متسائلاً: كم عاماً من الممكن أن يكون لدى المواطن أمل في الحصول على الإسكن؟

وتساءل النائب آلان بكر أين وصلت الشركات

أحد الأسباب في رفع أسعار وأجور البيوت إلى أرقام فلكية؟ ورأى النائب جلال درويش أن الإسكن الشبابي والتعاوني أصبح ذا طابع تجاري رغم أنه منحة من الرئيس، موضحاً أن قيمة أقساط البيوت ارتفعت بأثر رجعي إلى ١٨ ألف ليرة، مشيراً إلى أنه لا دور لتقابة المفاوضين في عملية البناء. وأكد زميله قتيبة بدر أن الإسكن أصبح حلماً لنوي الدخل المحدود أو المتوسط، مضيفاً: نريد أن نرى رؤية للوزارة تؤمن من خلالها مساكناً لأنه بالأصل وجدت لتأمين مساكناً

علي مشروع القانون قبل ورود تقرير اللجنة بشأنه. وقال زميله عارف الطويل: تعادل أهمية سقف الإسكن للمواطن السوري أهمية الهواء والماء لكن ما زال الإسكن حلماً حتى إنه أصبح في بعض الحالات من المستحيل، معتبراً أن هذه المشكلة قبل الحرب وليست أثناءها. وأشار الطويل إلى أن وزارة الإسكن مسؤولة عن بناء الوحدات السكنية وهي تتولى الإشراف على الجهات العامة والخاصة التي تعمل في هذا المجال، متسائلاً: هل يعتقد الوزير أن ما أنجزته المؤسسة العامة للإسكن يكفي ويغطي الحاجة الحقيقية من الإسكن كما أنه

الأجيال ستبقى تذكره كأحد رجال سورية العظام

نواب في «الشعب» ينعون يوسف أحمد: قامة وطنية متميزة وشامخة



يوسف أحمد فأكدت أنها عرفته منذ فترة طويلة وبالتحديد في عام ١٩٧٤ فكان الأخ والصديق والمعلم في كل مراحل حياتها، مضيئة: بالفعل أتحدث عن يوسف أحمد الإنسان فقد كان الداعم لكل أصدقائه ورفاقه تعلمون أن رحيل الأصدقاء مؤلم وموجع للقلب كيف إذا كان الراحل قامة وطنية سياسية مهمة؟ وأضافت شبيريو: هو أحد رجال سورية العظام الذي كان له دور كبير ومهم خلال الحرب الظالمة على سورية وخصوصاً دوره في الجامعة العربية، مستندة مقلته: «قرار الجامعة العربية بتجميد عضوية سورية لا يساوي الحبر الذي كتب فيه». ورأت شبيريو أنه رحل في وقت ما زالت سورية بحاجة إلى أشخاص مثل عظمته وإيمانه، مضيئة: لكن نثق دائماً أن سورية ولادة بأن تنجب رفاقاً بهذا المستوى والأداء وكنت أتمنى أن تشاركنا لحظات النصر الأخيرة التي تعيشها سورية في دحر الإرهاب، داعية له أن يتغمده الله برحمته.

وحزبية من قامات الوطن الغالي، داعية له أن يتغمده الله برحمته ويسكنه فسيح جناته. كما قدم زميلها مهند حاج علي تعازيه للأمين العام للحزب بوفاء يوسف أحمد، داعية له أن يتغمده الله برحمته ويولم أهله الصبر والسلوان، على حين قال زميله يعقوب ديباب: يوسف أحمد قامة وطنية تتغده الله برحمته وألهم أهله الصبر والسلوان. كما أكد النائب مودع ناصر أن يوسف أحمد قامة وطنية ويعتبه متميزة، ودعت له زميلته شيرين اليوسف أن يتغمده الله برحمته. وقالت النائب عائدة عريج: نعزي كل شرفاء الوطن بفقدان قامة وطنية شامخة من قامات هذا الوطن، داعية له أن يتغمده الله برحمته والصبر والسلوان لنوي، كما أعرب زميلها سمير حجار باسم الحزب السوري القومي الاجتماعي عن تعازيه لقيادة حزب البعث بوفاء يوسف أحمد، واصفاً إياه بالناضل الكبير. وأعربت زميلته مها شبيريو عن حزنها الشديد بوفاء

قدم العديد من أعضاء مجلس الشعب لقيادة حزب البعث تعازيهم حول وفاة عضو القيادة المركزية للحزب وسفير سورية السابق في الجامعة العربية يوسف أحمد الذي انتقل إلى نمة الله مساء أول من أمس، فأعربوا عن حزنهم الشديد بفقدان قامة وطنية متميزة لما له من مواقف مشرفة وإخلاصه لوطنه. وقال النائب آلان بكر: يوسف أحمد سفير متميز ودبلوماسي ناجح وكان خير جندي مخلص للسيد الرئيس بشار الأسد ولوطنه وشعبه، مؤكداً أن الأجيال ستبقى تذكر هذه القامة الوطنية الكبيرة والشامخة لنزاهته ونباهته، مضيئة: تأمل من الله أن يسكنه فسيح جناته. وقال زميله خير الدين السيد: إن العين لتدمع والقلب ليخشع وإنما على فراقك يا أبا ماهر لحزونون ولا تقول إلا ما يرضي الله «إنا لله وإنا إليه راجعون، وقدمت النائبة جورجينا رزق أحر التعازي للرئيس بشار الأسد الأمين العام للحزب بفقدان قامة وطنية

اتحاد فلاحي اللاذقية يؤكد ظلم عدد من مزارعي التبغ.. والمؤسسة تنفي

مدير الزراعة لـ«الوطن»: التبغ زراعة أسرية رابحة

مبيناً أن لا أحد يعرف من الخبير الذي سيكون في المركز، وذلك بهدف ضمان نزاهة الشراء ومنع التلاعب بالأسعار. وأكد مدير زراعة التبغ أنه لم يتقدم أي مزارع بأي شكوى منذ بداية عمليات الشراء حتى تاريخه، مشيراً إلى وجود عمليات تحريض من بعض التجار للمزارعين بهدف بيع الأصناف السبئية للمؤسسة والجيدة يبيعونها في السوق، بحسب ما ذكر.

وحول حقيقة توجه بعض مزارعي التبغ لاستبدال زراعتهم بأخرى رابحة أسوة بمزارعي الحمضيات، أكد بركات أن زراعة التبغ وهي زراعة أسرية، رابحة بالنسبة لمزارعيها، قائلاً: إنها تختلف عن زراعة الحمضيات مع الفرق بالتسهيلات التي تقدمها المؤسسة، ورأى أن هناك عدداً من مزارعي الحمضيات توجه لزراعة التبغ باعتبارها رابحة عموماً. ونوه بركات بوجود نحو ١١,٥ مليون كيلو تبغ ٩ مستوى سورية بأصناف متعددة، مشيراً إلى فتح ٩ لجان شراء حتى تاريخه.

ولفت بركات إلى أن مؤسسة التبغ مؤسسة اقتصادية معتدلة التي تقدم البذار للمزارع بشكل مجاني، كما تقدم الأسمدة والمبيدات كتمويل للحصول من دون فائدة وتعمل على استلام المحصول من المزارع من أمام منزله لتخفف عنه أعباء وتكاليف مادية، بالإضافة لحرصها على العدالة في التقييم مع تقدير سعر المحصول وزيادة حوالي ٥ بالمائة على الأصناف الممتازة.



إن «المزارع عيننا اليمنى والمؤسسة عيننا اليسرى»، معتبراً أن المؤسسة استثمارية لمزارعي التبغ في سورية عموماً. وفي حين، نفى مدير الزراعة والبحث العلمي في مؤسسة التبغ، نشوان بركات في تصريحه لـ«الوطن»، تعرض أي مزارع للظلم، قائلاً: إن عمليات التخمين تتم بحسب درجات جودة المنتج مع تقيد الخبراء بالتعليمات بشكل تام.

وقد وعدت وزارة الزراعة على حصول حقوق المزارعين، وأشار إلى العمل على التوفيق بين المزارع ومؤسسة التبغ قائلاً:

اللاذقية - عبيد سمير محمود

قال رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية حكمت صفر لـ«الوطن»: إنه سيتم التحقيق بعمل إحدى لجان شراء التبغ في ريف اللاذقية بعد تعرض عدد من المزارعين للظلم في عملية تسعير طرودهم وفق المؤشرات الأولية لقرار الجهات المعنية. وبين صفر أنه وبعد اعتراض عدد من مزارعي التبغ على تخمين خبير مؤسسة التبغ لأسعار طرود من صنف أكسترا، واعتباره «سعرًا ظالمًا»، توجهت الجهات المعنية وعلى رأسها مدير فرع المنطقة الساحلية مؤسسة التبغ إلى مركز الشراء بريف جبلة لتبني الحقيقة، وتقرر على إثره إعادة التفتيش في المركز بعد التأكد من وقوع الظلم لعدد من المزارعين، على حد قوله.

وأشار رئيس اتحاد فلاحي اللاذقية إلى أنه سيتم إنصاف جميع المزارعين في عملية تخمين الأسعار وإعطائهم حقوقهم كاملة، مشدداً على عدم التسكوت عن ظلم أي مزارع يرى بأنه لم يحصل على حقه. وأكد أنه سيتم التحقيق لمعرفة إن كان هناك عملية تلاعب بتقييم الطرود أم إنها فعلاً غير جيدة بحسب رأي الخبير، مؤكداً أن أصناف التبغ بشكل عام تكون متفاوتة في الجودة وليست بذات المستوى وبالتالي لن تكون بذات السعر. وشدد بركات على حصول حقوق المزارعين، وأشار إلى العمل على التوفيق بين المزارع ومؤسسة التبغ قائلاً:

قطن الحسكة جيد

ومنغصات التسويق على حالها!

الحسكة - دحام السلطان

أكد رئيس دائرة الإنتاج النباتي في مديرية زراعة الحسكة جلال البلال لـ«الوطن» بدء عملية جني محصول القطن من اليوم الرابع والعشرين من الشهر الماضي في معظم المساحات المزروعة بالمحصول، وحسب تراتبية مواقع توزع انتشارها في مناطق ونواحي وأرياف رأس العين وأبو راسين وتل براك والقامشلي والقحطانية والبيعرية والدرباسية، في ضوء المستوى العام للإنتاج الذي يؤكد أنه جيد ويتقديرات أولية وصلت إلى نحو ٥٠٠ كغ للونم الواحد.

وأوضح البلال أن نسبة الإصابة في المحصول لا تكاد تذكر وهي حالات فردية وقليلة ولا تؤثر على الرثم العام للإنتاج، في ضوء المساحات المزروعة بالمحصول التي تقدر بـ ٣ آلاف و١٣٤,٢ هكتاراً، والمقطوف منها مساحة ٢٢٠ هكتار وكمية إنتاج وصلت إلى ٧٧٠٠ طن حتى تاريخه، من حجم المساحة المخططة البالغة ١٦٥٠٠ هكتار. والمرحصة ١٩٤٤,٥ هكتار، ومجموع التراخيص البالغ ٨٠٠ هكتار.

ولفت رئيس دائرة الإنتاج الزراعي إلى أنه ورغم عملية المنغصات المرافقة لعملية التسويق التي تتم بعيداً عن متناول يد المؤسسات الحكومية المعنية بعملية تسويق محصول القطن لظروف خارجة عن إرادتها، فقد تم تشكيل لجنة ثلاثية من مديرية الزراعة والملح الصناعي واتحاد فلاحي المحافظة التي ينحصر دورها في الكشف على الشاحنات المحملة بالمحصول فقط، الذي يتم تسويقه إلى محافظات المنطقة الوسطى من القطر، والذي من المتوقع أن ترتفع معدلات كميات الإنتاج عن حجم التقديرات الأولية للمحصول الذي ستستمر عملية قطفه لغاية نهاية الشهر الجاري.

يُشار إلى أن حجم المساحات المزروعة بالمحصول وصلت خلال العام الماضي إلى ٤٨٠٠ هكتار وحجم الإنتاج بلغ ٢١ ألف طن.